جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الانسانية

قسم التاريخ

المرحلة الرابعة

تاريخ البلاد العربية المعاصرة

(الكويت)

م.د. فاروق عبد الطيف

العام الدراسي٢٠٢٥-٢٠٢٦

المحاضرة التاسعة :

التطورات الداخلية في إمارة الكويت (١٨٩٩-١٩٥٠)

بدأت الاتصالات البريطانية مع الكويت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ولعل مبعث هذا التوجه يعود إلى أهمية موقع الكويت الجغرافي المهم المطل على مدخل الخليج العربي الشمالي وإشرافه على الطرق التجارية المطلة على سواحله، لذلك كان اهتمام بريطانيا بالكويت على نحو خاص ومنطقة الخليج العربي على وجه عام وازداد هذا الاهتمام في ظل تصاعد التنافس الأوربي، الألماني، الفرنسي على منطقة الخليج العربي إلا أن بريطانيا اعترفت بالسيادة العثمانية على الكويت آنذاك ، ومع ذلك عززت علاقاتها مع الشيخ مبارك الصباح (١٨٩٦ - ١٩١٥)، وأعلنت اتفاقية الحماية له في ٢٣ كانون الثاني ١٨٩٩، إذ تعهد الشيخ مبارك مقابل حماية بريطانيا له وتقديمها المعونة المالية وقدرها خمسة عشر ألف روبية، أن لا يتنازل أو يبيع أو يؤجر أي جزء من أراضيه لدولة أجنبية أو مواطن أجنبي، من دون الموافقة المسبقة من الحكومة البريطانية، وأن لا يستقبل هو وحلفاؤه من بعده ممثل أي دولة أجنبية من دون إذن من بريطانيا ، ومن جانبها وعدت الأخيرة بحماية الشيخ وأملاكه، مع حرصها على أن تكون الاتفاقية معه سرية، حتى لا تثير مشاكل دبلوماسية مع الدولة العثمانية أو ألمانيا أو روسيا، إلا أن ذلك الأمر لم يكن منطقياً ولم يخف على أحد

شهدت الكويت في عهد الأمير مبارك الصباح تطورات مهمة ارتبط بعضها في ظروف التنافس البريطاني - الألماني على طرق التجارة الموصلة إلى أوربا والخليج العربي، ففي نهاية القرن التاسع عشر، أرغمت بريطانيا الشيخ على قبول اتفاقية الحماية التي تمت الإشارة إليها، ويبدو أن الهدف البريطاني هو تحجيم دور شيخ الكويت في هذه الاتفاقية، ووضع العراقيل والمعوقات أمام الألمان، والحيلولة دون مد سكة حديد برلين - بغداد إلى الكاظمة في الكويت على الخليج العربي، ولذلك فشل القنصل الألماني في القسطنطينية عند زيارته إلى الكويت من إقناع الشيخ مبارك بفكرة مد سكة الحديد هذه، لذلك فكر الألمان بخطط أخرى لتنفيذ مشروعهم .

عززت بريطانيا من تفاهماتها مع شيخ الكويت، فضلاً عن تعزيز الاتفاقية السابقة باتفاقيات جديدة عام ١٩٠١ و ١٩٠٤، بعد ذلك بدأت بتعزيز تمثيلها الدبلوماسي في الكويت بتعيين أول

معتمد لها، وفي عام ١٩١٣ تعهد شيخ الكويت بعدم منح امتيازات النفط إلى أي دولة من دون علم بريطانيا.

مع بقاء السيادة الاسمية للدولة العثمانية ، وحاول الشيخ مبارك التوسط بين الدولة العثمانية وعلي مجد في حل بعض المشكلات بينهما، فعندما عقد مؤتمر الصبيحية في جنوب الكويت عام ١٩١٤ قام الشيخ بدور بارز في تقريب وجهات النظر بينهما.

وعلى الصعيد الداخلي؛ قام مبارك بمجموعة الإصلاحات منها؛ تأسيس المدارس التعليمية والنهوض بالحركة التجارية، وتشجيع التجار الكويتيين على فتح منافذهم مع دول العالم من هذا التصدير والاستيراد لذلك كانت لهم مكاتب في كراتشي وبومبي وكالكتا ومناطق أخرى في الهند وباكستان وفي عام ١٩١٠ أنشأت الإرسالية الأمريكية أول مستشفى في الكويت وكانت تعرف باسم المستشفى الأمريكي، وفي كانون الثاني ١٩١٥ أفتتح أول بريد في الكويت وعزز اتصالاته مع دار الاعتماد البريطاني في الكويت، وتوفي الشيخ مبارك الصباح في ٢٨ تشرين الثاني ١٩١٥ ثُمَّ كُلف ابنه جابر الصباح لإدارة إمارة الكويت، وبقي على ذات المنهج الذي كان عليه سلفه حتى وفاته في عام ١٩١٧، ومدة حكمه سنتان فقط، وأعلن تكليف أخيه سالم المبارك الصباح لإدارة الكويت (١٩١٧ - ١٩٢١)، حيث شهدت الكويت في عهده هجمات عديدة قادتها جماعة الإخوان المسلمين من نجد، ودخل معهم في معارك ومواجهات متفرقة من أبرزها الموقعة التي حصلت قرب الجهراء في ١٠ تشرين الأول ١٩٢٠، وبذلك فأن معظم مُدَة حكمه شهدت معارك مع سلطان نجد الأمير عبد العزيز آل سعود ، ومما يذكر أنه قدّم إصلاحات منها؛ تخفيض نسبة الضرائب على التجارة، وسعى إلى إشاعة العدل، ومحاربة العنف، فحظي باحترام العامة، فكتب باسمه الشعراء القصائد

وبعد وفاته، أسندت إدارة الكويت إلى ابن أخيه الشيخ أحمد جابر الصباح (١٩٢١ - ١٩٥٠)، وقد عمل ما بوسعه من أجل استقرار الكويت، ففي ٢ كانون الأول ١٩٢٢ وقع اتفاقية العقير بين سلطنة نجد ومثلها الأمير عبد العزيز آل سعود، وصبيح نشأت وزير المواصلات في مملكة العراق ممثلاً عن ملك العراق فيصل الأول، وجون مور (John More) الوكيل السياسي البريطاني في الكويت ممثلاً عن الشيخ أحمد جابر الصباح، وكانت الاتفاقية بالتنسيق مع السير بيرسي كوكس(Percy Cox) ، وبموجب هذه الاتفاقية تم ترسيم الحدود بين سلطنة نجد والكويت والعراق كما شهد عهده العديد من هجمات الإخوان، إذ تعرضت مدينة الكويت في عام ١٩٢٨ لهجوم في معركة الرقعي، وأسس أول مجلس شورى في الكويت عام ١٩٢١ ، إلا أنه لم يستمر سوى شهور فقط، واتجه إلى تنمية البلاد ورقيها فعمل على تطوير المدارس وتهيئة الملاكات التعليمية

ولذلك فتحت المدرسة النظامية والتي عُرفت فيما بعد باسم المدرسة الأحمدية نسبة إلى اسم الشيخ أحمد الجابر الصباح

أما بخصوص استثمار النفط في الكويت في عهد الشيخ أحمد الجابر ، فقد حصلت شركة نفط الخليج وبالاشتراك مع شركة النفط الأنكلو إيرانية وهي شركة بريطانية ، على امتياز في الكويت ، وعارضت بريطانيا في البداية دخول المصالح الأمريكية في المنطقة

إلا أن وزارة الخارجية الأمريكية تدخلت لصالح شركة نفط الخليج ، ثُمَّ أسست شركة نفط الكويت في ١٣ كانون الأول ١٩٣٤ ، وحصلت على امتياز التنقيب عن النفط ، وبدأت فعلاً العمليات في بداية ١٩٣٥ ، وبعد ثلاث سنوات تم اكتشاف النفط بكميات كبيرة تجارية ولا سيما في حقل البرقان. إلا أنه لم تجر عمليات تصدير النفط بسبب الحرب العالمية الثانية ، وبعد انتهاء الحرب وتحديداً في ٣٠ حزيران ١٩٤٦ تم تحريك أول ناقلة نفط خرجت من ميناء الأحمدي على ظهر الباخرة البريطانية (بريتش فيوزليبر) ، وقد أُقيم بهذه المناسبة احتفال كبير قام فيه الشيخ أحمد بفتح الصمام إيذاناً بتصدير أول شحنة نفط كويتي

وعلى صعيد التجارب البرلمانية ، شهدت الكويت في عهد أحمد الجابر تأسيس أول مجلس نيابي منتخب عام ١٩٣٨ ، ثُمَّ تواصلت بعد ذلك مسيرة المجالس التشريعية في الكويت ، وقد نظمها الدستور الكويتي فيما بعد ، حينها توفي الشيخ أحمد في ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٠ ، وتولى بعده إدارة إمارة الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح (١٩٥٠ – ١٩٦٥) وهو الأمير الحادي عشر .

الشيخ عبد الله السالم الصباح (١٩٥٠ - ١٩٦٥) وقيام دولة الكويت:

تولى الشيخ عبد الله السالم الصباح إمارة الكويت بعد وفاة عمه الشيخ أحمد الجابر الصباح ، وقد أولى اهتمامه بالقضايا الخدمية والعمرانية ، إذ أمر بإنشاء العديد من المدارس والمستشفيات ، وأمر بأن يكون العلاج مجانياً للمواطنين والمقيمين في الكويت ، كما أنشأ محطة تقطير لمياه البحر . وعلى الصعيد السياسي : اتخذ خطوات عديدة في مقدمتها وضع دستور للبلاد وتنظيم الحياة السياسية ، ولذلك كانت الخطوة الأكثر أهمية في عهده إعلان استقلال الكويت السياسي في ١٩ حزيران ١٩٦١ ، وإلغاء معاهدة الحماية البريطانية الموقعة

في ٢٣ كانون الثاني ١٨٩٩ ، وإعلان استقلال دولة الكويت ، ومن ثم إجراء انتخابات المجلس التأسيسي الذي واصل عمله حتى ٢٠ كانون الثاني ١٩٦٣

كما شكّل أول وزارة (حكومة) في ٢٨ كانون الثاني ١٩٦٣ برئاسة الشيخ صباح السالم الصباح. وفي اليوم التالي افتتح مجلس الأمة ، وكان أول رئيس له الشيخ عبد العزيز محمد الصقر ولعل واحدة من الإشكالات التي واجهته هي مطالبة رئيس وزراء العراق عبد الكريم قاسم بالكويت إذ عقد الأخير مؤتمراً صحفياً في ٢٥ حزيران ١٩٦١ ، وبين في المؤتمر مطالبته بالكويت على ذات تبعية عراقية ، ونوه بهذا الخصوص إلى مستندات عدة منها ؛ أن الكويت كانت قضاء تابعة لولاية البصرة العراقية بحسب تقسيمات الإدارة العثمانية ، والعراق هو وريث الدولة العثمانية ، كما لا توجد حدود مرسمة بين العراق والكويت ، وبطلان اتفاقية الحماية عام ١٨٩٩ مع بريطانيا ، والكويت عراقية، وتابع كذلك أن هناك جملة أمور دفعته لذلك منها ؛ الرغبة في تحرير الأراضي السليبة من الوطن ، ورغبته في إيصال الماء العذب إلى أهل الكويت وتحريرهم من المستغلين لموارد النفط ، وأشار كذلك إلى أن أبناء الكويت أنفسهم كانوا يطالبون بعودتهم إلى وطنهم ، ثم إن نصف الساكنين في الكويت من المتزوجين من أسر وأهالي البصرة والزبير ، وبالمقابل فإن عدداً من الأسر البصرية المتداخلة مع الأسر الكويتية ، ولذلك إذا ما اجتمع أهل البصرة والكويتيون لا تستطيع أن تفرق بينهما [٦٤] . وفي أعقاب ذلك شنت إذاعة بغداد حملة عنيفة على بريطانيا ، وادعت أن الكويت هي جزء من العراق .

لا شك أن هذه التصريحات خلقت أزمة شديدة بين البلدين ، وأتاحت الفرصة أمام الأطراف العربية والدولية للتدخل في احتواء الموقف فعلى الفور عقدت الجامعة العربية اجتماعاً طارئاً في ٢٠ تموز ١٩٦١ ، وقررت إدانة تصريحات رئيس وزراء العراق قاسم ، وتم الاتفاق على إرسال قوة قوامها (٢٣٠٠) جندي من المملكة العربية السعودية والأردن ومصر والسودان ، على أن تصل إلى الكويت بعد انسحاب القوات البريطانية منها ، ووافقت الأخيرة على ذلك وسحبت قواتها من الكويت في ١٠ تشرين الأول ١٩٦١ بعد أن وصلت القوات العربية أرض الكويت بعدها تراجع موقف حكومة العراق بهذا المطلب حتى قيام انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ الذي أطاح بحكم عبد الكريم قاسم . ومجيء حكومة عبد السلام محمد عارف الذي اعترف باستقلال الكويت ، وتدعيم العلاقات العربية ، من دون التدخل بشؤونها الداخلية

وبعد انتهاء الأزمة ؛ قبلت الكويت عضواً في الأمم المتحدة في ٧ أيار ١٩٦٣ ، وهي العضوية الحادية عشرة بعد المئة في المنظمة الدولية وبعد ذلك واصل الشيخ عبد الله السالم الصباح

الإشراف على المشاريع العمرانية والإصلاحية تأكيد أهمية المجالس التشريعية في إصدار القوانين والقرارات التي تعمل على نمو وتطور الحياة العامة في الكويت، وبقى على هذا المنهج حتى وفاته في ١١ تشرين الثاني ١٩٦٥.

استلم حكم إمارة الكويت الشيخ صباح السالم الصباح بعد وفاة أخيه الشيخ عبد الله السالم ، وهو الأمير الثاني عشر ، وظف خبرته السابقة في الشؤون الإدارية والسياسية لخدمة الكويت ، إذ عمل وزيراً للخارجية ، ووليا للعهد ، ورئيس مجلس الوزراء ، أظهر اهتمامه في ميدان التعليم ، فأوعز بتأسيس جامعة الكويت عام ١٩٦٦، مع وضع الخطط لإنعاش الجانب العمراني في الكويت ، بهدف تهيئة السكن اللائق للكويتيين من ذوي الدخل المحدود فضلاً عن ذلك متابعته لأنشطة المجالس التشريعية في الكويت، إذ جرت انتخابات مجلس الأمة الكويتي في دورته الثانية في شباط ١٩٦٧ . واستمرت أعمالها حتى ٣٠ كانون الأول ١٩٧٠ ، ورأس المجلس أنذاك الشيخ أحمد زيد السرحان ولعل مما يُشار إليه أن من قانون الخدمة الإلزامية العسكرية يعد أبرز ما شهده عهد حكم الأمير صباح السالم ، أما على مستوى علاقاته العربية ، فظل مؤيداً وداعماً لقضية فلسطين ، كما أسند الجيوش العربية في حربها مع الكيان الصهيوني سواء في حزيران ١٩٩٧ ، أو في حرب تشرين الأول ١٩٧٣ . وظل على مواقفه الداعمة تلك حتى وفاته في ٣٠ كانون الأول ١٩٧٧ ، بعد إصابته بنوبة قلبية وجاء من بعده الشيخ جابر الأحمد الصباح (١٩٧٧ - ٢٠٠٦) ، والذي شهدت الكويت في عهده أحداثاً ومتغيرات عديدة على المستوى الداخلي، والعلاقات العربية والإقليمية والدولية